قانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٩٤

بربط حساب ختامى موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يربط حساب ختامى كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٧٦٢١٦٦٤٥٣ جنيها (فقط وقدره مليار وسبعمائة واثنان وستون مليونا ومائة وستة وستون ألفا وأربعمائة وثلاثة وخمسون جنيها لاغير) وذلك وفقاً لما يلى :

أولا : الاستخدامات الجارية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الجارية عن المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ٥٠٨٢٣٧٦٦٠ جنيها (فقط وقدره خمسمائة وثمانية ملايين ومائتان وسبعة وثلاثون ألفا وستمائة وستون جنيها لاغير) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ ١١٦٦٢٦٧٤ جنيها .

(ب) الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ٤٩٦٥٧٤٩٨٦جنيها .

ثانيا : الاستخدامات الرأسمالية:

يربط حساب ختامى الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ /١٩٩٢ بمبلغ ١٢٥٣٩٢٨٧٩٣ جنيها (فقط وقدره مليار ومائتان وثلاثة وخمسون مليونا وتسعمائة وثمانية وعشرون ألفا وسبعمائة وثلاثة وتسعون جنيها لاغير) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٤٨٧٩٩٩٤٣٢ جنيها .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٧٦٥٩٢٩٢٦١ جنيها .

ثالثا : الإيرادات الجارية :

يربط حساب ختامى الإيرادات الجارية بالباب الثانى - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ٥٠٨٢٣٧٦٦٠ جنيها (فقط وقدره خمسمائة وثمانية ملايين ومائتان وسبعة وثلاثون ألفا وستمائة وستون جنيها لاغير) .

رابعا : الإيرادات الرأسمالية :

يربط حساب ختامى الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ /١٩٩٢ بمبلغ ١٢٥٣٩٢٨٧٩٣ جنيها (فقط وقدره مليار ومائتان وثلاثة وخمسون مليونا وتسعمائة وثمانية وعشرون ألفا وسبعمائة وثلاثة وتسعون جنيها لاغير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٦٦٦٢٤٨٩٢٣ جنيها .

(ب) الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٥٨٧٦٧٩٨٧٠ جنيها .

(المادة الثانية)

تعدل اعتمادات الاستخدامات الجارية بموازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة عن السنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٤١٨٨٤٦٧٣٨ جنيها (فقط وقدره أربعمائة وثمانية عشر مليونا وثمانمائة وستة وأربعون ألفا وسبعمائة وثمانية وثلاثون جنيها لا غير).

وذلك لمواجهة الزيادات التى وقعت بالباب الأول - الأجور بمبلغ ٨٧٦٢٦٧٤ جنيها ، والباب الثانى - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٤١٠٠٨٤٠٦٤ جنيها ، وذلك مقابل زيادة مماثلة بالإيرادات الجارية والتحويلات الجارية (عجز مرحل) وفقا لما أسفرت عنه الحسابات الختامية للهيئة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ رجب سنة ١٤١٥ هـ .

الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٤م .

(حسنى مبارك)